

## اعلان

عودة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

\*\*\*

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد عاد الى عاصمة ملكه السعيد من  
سفرته الميمونة الى اليونان يوم الجمعة الواقع في ١٨/٩/١٩٦٤.

١٩٦٤/٩/١٩

رئيس الوزراء

يحيى التلبروني

=====



# الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ٢٢ ايلول سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٧٩٣

## الفهرس

صفحة

١٣١٩

١٣٢٠

قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٤ قانون ضريبة الجامعة الاردنية المؤقت  
قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤ قانون مؤقت معدل لقانون القواعد المدني



هكذا من المأهول

## نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٩/١٩٦٤،

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الاتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٤

## قانون ضريبة الجامعة الاردنية المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ضريبة الجامعة الاردنية لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تفرض ضريبة لمنفعة الجامعة الاردنية قدرها نصف في المائة من قيمة البضاعة المستوردة الخاضعة للرسوم الجمركية تستوفيها السلطات الجمركية مع تلك الرسوم .

المادة ٣ - ترصد حصيلة الضريبة المقررة في المادة السابقة في حساب الامانات باسم الجامعة الاردنية .

المادة ٤ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٤/٩/١٩

أحمد طلال

وزير المالية  
هاشم الجبوري

رئيس الوزراء  
بهجت التلهوني

## نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٩/١٩٦٤

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الاتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤

## قانون مؤقت معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية اليها : -  
ب - بالرغم مما ورد في اي قانون او نظام اخر لايحوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه الموظف عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب اية وظيفة كانت في هذه الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة او اية هيئة رسمية اخرى تابعة لها وتشمل كلمة (موظف) لاغراض هذه الفقرة المستخدم سواء كان براتب مقطوع او بالاجرة اليومية. ولا يعتبر ما يتقاضاه اعضاء مجلس النواب والاعيان راتب وظيفه بالمعنى المقصود فيها .

١٩٦٤/٩/١٩

أحمد طلال

وزير	وزير	وزير	وزير
الصحة	الاشغال العامة	المالية	وزير الداخلية
امين مجيع	سليم البهيت	هاشم الجبوري	بهجت التلهوني
وزير الدفاع	وزير	وزير الشؤون	وزير
وزير المواصلات	الانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	التربية والتعليم
نظام الشراي	كامل عحي الدين	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ

وزير	وزير	وزير
الداخلية	الخارجية	الاعمال
محمد نزال العمروطي	قندري طوقان	صلاح ابو زيد
وزير	وزير	وزير
الزراعة	الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء
عادل الحاج حسن	عادل الشايله	احمد اللوزي

هكذا من المأهول